



تمكنت لجنة المنازعات المنظورة في الخارج بإدارة القضايا التابعة للمجلس الأعلى للقضاء في ليبيا برئاسة المستشار د. خليفة سالم الجهمي من تحقيق نجاح باهر للدولة الليبية في قضايا المنازعات الخارجية، حيث جنبت الخزانة العامة دفع مبلغ يقدر بأكثر من نصف مليار يورو مع الفوائد القانونية، قيمة التسوية الاتفاقية التي أبرمتها إحدى الوزارات السيادية بزعم أنها تمثل السلطة الرئيسية لإدارة القضايا بالمخالفة لقانون إنشائها ، وذلك لصالح شركة سوريليك الفرنسية في الدعوى التحكيمية المرفوعة منها ضد الدولة الليبية تأسيساً على ما تدعيه من مستحقات مالية مقابل تنفيذها لبعض المشروعات في ليبيا قدرت في عام 2003 بمبلغ 36 مليون يورو - وهو يقل كثيراً عن مبلغ التسوية سالف الذكر- حيث أصدرت محكمة استئناف باريس في تاريخ 17/11/2020 حكمها في الطعن المقام من إدارة القضايا نيابة عن الدولة الليبية بإلغاء حكم التحكيم الجزئي الصادر عن غرفة التجارة الدولية بباريس في 20/12/2017 بمبلغ 230 مليون يورو مع الزام الشركة المدعى عليها بأن تدفع للدولة الليبية مبلغ 150 ألف يورو مقابل المصارييف القانونية التي تكبدها كما قضت المحكمة في ذات التاريخ بإلغاء حكم التحكيم النهائي الصادر لصالح نفس الشركة عن غرفة التجارة الدولية بباريس في 10/4/2018 بمبلغ 452 مليون يورو مع الزام الشركة المدعى عليها بأن تدفع للدولة الليبية مبلغ عشرة آلاف يورو مقابل المصارييف القانونية التي تكبدها ، وذلك كله بناء على ما استبان لمحكمة استئناف باريس من أن ليبيا قد قدمت أدلة ظرفية جادة ودقيقة ومتسقة على أن اتفاقية التسوية التي أجرتها الوزارة السيادية المشار إليها غير مشروعة ومشوبة بالفساد مما يجعلها مخالفة للنظام العام المعهوم به في التحكيم التجاري الدولي.

وإذ تشعر إدارة القضايا كهيئة قضائية مستقلة بالفخر والاعتزاز على تحقيق هذا الانتصار فإنه لا يسعها إلا أن تهيب بكلفة الأجهزة التنفيذية في الدولة النأي بنفسها عن عقد تسويات مخالفة للقانون مما يضر بمصالح الدولة ويهدر أموالها ، كما لا يفوّت إدارة القضايا أن تتوجه بجزيل الشكر لكل من ساهم في تحقيق هذا الإنجاز سواء من أعضائها أو موظفيها أو قسم التحقيقات بمكتب النائب العام وكذلك ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية فضلاً عن مكتب المحاما الدولي كيرتس ماليت ومراسله في فرنسا الذين كانوا خير عون لها في ذلك .

ويشار إلى أن هذا الحكم هو حكم نهائي لا يجوز الطعن عليه إلا بطريق النقض أمام محكمة النقض الفرنسية في خلال المواعيد القانونية المقررة ، وهو من الأحكام التي تصب في صالح الدولة الليبية ويعرف من رصيد الأحكام التي كسبتها إدارة القضايا الليبية في مجال المنازعات الخارجية خلال الأربعومن الأربعين الأخيرة ، وجنبت بذلك الخزانة العامة خسائر تقدر بحوالي عشرة مليارات دولار أمريكي ، وذلك كله بفضل الله تعالى وتضافر جهود المخلصين من أبناء هذا الوطن، والله ولي التوفيق .